حركة الشباب؛ توحيد فابتلاع

على اثر ما حققته منظمة النجّادة من نجاح ملحوظ، سارع الحزب العربي بتأليف منظمة شبابية اطلق عليها اسم «منظمة الفتوة»، كان اعضاؤها يقسمون يمين الولاء لرئيس الحزب العربي بوصفه الرئيس الاعلى للفتوة. ولم يكن تأليف منظمة الفتوة، في حقيقة امره، سوى اجراء تنظيمي اتخذته القيادة السياسية بهدف شق الحركة الشبابية، ومن ثمّ توحيدها في ظل احكام السيطرة عليها.

بادرت النجّادة الى حل اشكال ازدواجية تنظيم الشباب «الفتوة» و«النجادة» فألفت وفداً لمفاوضة جمال الحسيني. وكان رأيه في هذا الموضوع يقضي امّا بحل النجّادة وانضمامها الى الفتوة، او ببقائها كما هي على ان يتقدم رؤساؤها الى حلف يمين الولاء له، بوصفه رئيساً للحزب العربي. وأجاب الوفد بأن «النجادة ليست منظمة حزبية»[٦٤].

وعلى اثر تعسّر الامور، قام الحاج امين الحسيني باستدعاء رئيس النجّادة، نمر الهوّاري، الى الاسكندرية، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦، وتمّ الاتفاق معه على تأليف لجنة ثلاثية لتوحيد صفوف الشباب. وكان شرط النجادة ان يكون التوحيد في بوتقة «منظمة لا حزبية ولا طائفية ولا عائلية، وان يكون الحاج امين الحسيني رئيسها». ولبلورة افكار النجادة، قام الهواري برفع مذكرة، بهذا الشأن، الى الحاج امين الحسيني، بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢٧، ورد فيها ان النجّادة هي التي بادرت بتنظيم الشباب، ولها الحق في الاحتفاظ باسمها. وأوردت المذكرة العقبات القانونية، والمادية، التي تحول دون تغيير الاسم. فمن الناحية القانونية، لقد تأسست النجادة بموجب القانون العثماني، ولا ينطبق عليها قانون الطوارىء الصادر في ١٩٤٦/٣/٢٤، والذي يحتّم على كل من يرغب في ارتداء زي موحّد ان يستحصل على اذن خطي من مدير الشرطة العام. وأظهرت النجّادة تخوّفها ممّا اذا تغيّر اسم تنظيم الشباب الى اسم آخر من ان تحجب الحكومة اذنها في ارتداء الملابس الموحّدة. امّا العقبة المادية، فتمثلت بأن لدى منظمة النجادة شارات توجب على كل نجّاد حملها وهي شارة الصدر وشارة الحزام، اضافة الى البطاقات وغيرها، الامر الذي سيشكل تغييره خسارة مادية كبيرة[٦٥].

من خلال نقاط هذه المذكرة، يتبين بوضوح، مدى بعد قيادة النجادة عن الحياة السياسية ومدى تدنّي قدرتها على فهم الامور فهماً سياسياً. فقد خلت مذكرتها من أية نقطة سياسية، واعتبرت ان الامور تعالج بهذا المستوى من السطحية وكأن امور الخلاف تتركز على الاسم والشارة وخلافها من الامور الشكلية، الامر الذي أوقع قادتها في فخ الدمج، ومن ثمّ الابتلاع[٦٦]، في وقت كان الحاج امين يرى ان المسألة سياسية، لا سيما وانه كان يخطط لانشاء كيان سياسي فلسطيني مستقل على شكل حكومة. ولم يطل الوقت حتى تمكّن الحاج امين من توحيد، ودمج، منظمتي الفتوة والنجادة في ١٩٤٧/٢/٢٠، في منظمة واحدة اسماها منظمة الشباب؛ ووضعت تلك المنظمة قانوناً لها لا يختلف عن قانون النجادة الاّ في المواد التي تبحث في كيفية انتخاب القائد العام. فقد ورد في قانون النجادة، في المادتين ١٥ و١٦، ان القائد ينتخب انتخاباً من قبل جميع اصحاب الدرجات في المنظمة، من درجة ضابط فما فوق، ويكون الانتخاب لمدة سنتين فقط، يجرى بعدها انتخاب جديد. وتبدّلت هاتان المادتان في نظام منظمة الشباب كما يلي:

مادة ١٥ ـ للرئيس الاعلى للمنظمة، وهو الرئيس الاعلى للهيئة العربية العليا، حق انتخاب